

أوغلو يتوعد بمحاربة سياسة عبادة الشخصية في تحد لأردوغان

حزب أوغلو الجديد يدعو إلى إصلاح شامل للنظام في تركيا

شهدت تركيا، الجمعة، قدوم مولود سياسي جديد يتزعمه رئيس الوزراء السابق داوود أوغلو قدمه على أنه سيكون ضد "عبادة الشخصية" في إشارة إلى ما يدور داخل حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان، وقدم أوغلو برنامجاً مرتبطاً بحرية الإعلام واستقلالية القضاء يبدو مغرباً مقارنة بما يقترفه حزب أردوغان في الوقت الحالي من جرائم في نظر منتقديه في علاقة بحرية الصحافة وغيرها، وهو ما يمكن أن يجعله يخسر خزانه الانتخابي لفائدة حزب أوغلو الجديد.

أنقرة - أطلق رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو الحليف السابق لرجب طيب أردوغان، حزبا جديدا، الجمعة، قال إنه يهدف إلى معارضة سياسة "عبادة الشخصية".

وأوغلو البالغ من العمر ستين عاما كان رئيسا للوزراء بين 2014 و2016 بعدما شغل حقيبة الخارجية قبل أن ينشق عن أردوغان الذي يحكم تركيا منذ 16 عاما. وقال أوغلو وهو يقف تحت لافتة ضخمة تحمل صورة مؤسس جمهورية تركيا مصطفى كمال أتاتورك أثناء احتفال لإطلاق الحزب في أنقرة "حزب" رفض أسلوب السياسة التي يتم فيها عبادة الشخصية وموظفين سليلين، الواضح أن ذلك جاء في إشارة إلى وزارة الداخلية الذي يتهمه مناوئوه بتحويل تركيا إلى سجن كبير للمعارضين والصحافيين. وكان وفد يضم قرييين من داوود أوغلو قدم الخميس إلى وزارة الداخلية طلبا لتسجيل هذا الحزب الجديد الذي سيكون اسمه "حزب المستقبل".

ولم يذكر أوغلو اسم أردوغان خلال كلمته، لكنه انتقد بوضوح السلطات الواسعة الممنوحة للرئاسة بموجب التعديلات الدستورية العام الفائت، والتي أراد من خلالها أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الإسلامي قطع الطريق على كل من ينوي المساس بنفوذهما. وتابع السياسي الذي استقال من حزب العدالة والتنمية في سبتمبر الفائت "إن يكون ممكنا الحصول على مجتمع ديمقراطي بوجود نظام مثل هذا".



قادم على مهل لإبراز مواطني خلل النظام التركي الحالي

ولا يجد أردوغان طرقا كثيرة يسلكها لحماية نظامه وخزانه الانتخابي من التآكل غير كبل التهم للمعارضين والرجح بهم في السجون، وهو ما جعله عرضة للكثير من الانتقادات. ولم يترك أردوغان هذه الانتقادات تمر دون أن يتحرك حتى لا يخسر حربه نفوذه، حيث اتهم حلفاء سابقين، منهم داوود أوغلو وعلي باباجان بالاحتياط على "بنك خلق" المملوك للدولة، والذي تلاحقه اتهامات بخرق العقوبات الأميركية على إيران.

ولم يقدم أردوغان دليلا على اتهامات باحتيال جامعة "إسطنبول شهير" على البنك على صلة بقرض قيمته 417 مليون ليرة، أي ما يعادل 72 مليون دولار.

واتهم أردوغان أيضا المسؤول الاقتصادي المعروف باباجان نائب رئيس الوزراء السابق بالتوقيع على مرسوم مشبوه من أجل تخصيص أراض على ملك الدولة، للجامعة.

والواضح أن تحرك أردوغان لن يتوقف عند كبل الاتهامات بل سيجاول عرقلة حلفاء الأوس.

وكان أوغلو قال في وقت سابق إن "حزب العدالة والتنمية، الخاضع لسيطرة مجموعة صغيرة، لم يعد قادرا على حل مشكلات بلدنا".

في عدد من البلدان العربية ومساندة المعتريدين في سوريا، وهي السياسة التي تركت تركيا بحلفاء قليلين في المنطقة المضطربة.

وليس رئيس الوزراء السابق المشفق الوحيد، فقد أعلن علي باباجان الذي كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد إبان حكم أردوغان، أنه سيطلق حزبه في الأسابيع المقبلة.

ويعمل معارضو أردوغان في أن تساهم هذه الأحزاب المعارضة في إضعاف حزب العدالة والتنمية الذي تعرض لهزيمة غير مسبوقة في آخر انتخابات بلدية في مارس، على خلفية صعوبات اقتصادية.

وخسر حزب أردوغان هذه الانتخابات في أنقرة وإسطنبول بعدما سيطر على بلديتهما طوال 25 عاما.

ويقول المحللون إن داوود أوغلو يسعى إلى اجتذاب الناخبين المسلمين المحافظين من تاييد الحزب الحاكم. ورغم أن قلة منهم يتوقعون الايحتدب الحزب الوليد أكثر من جزء ضئيل من الناخبين، فقد يكون ذلك كافيا لإحداث مشاكل لأردوغان.

وأكد أوغلو أن حزبه سيدافع عن حقوق الأقليات وسيادة القانون وحرية الصحافة والقضاء المستقل، في إشارة إلى تدهور الحقوق خلال حكم أردوغان. وداوود أوغلو هو أستاذ جامعي سابق كان مهندس سياسة خارجية تركية أكثر وضوحا في الشرق الأوسط وظل لوقت طويل أحد أقرب حلفاء أردوغان منذ توليه الحكم في 2003.

ولكن الرئيس التركي أجبره على الاستقالة في العام 2016 وسط خلافات بين الرجلين على ملفات عدة وخصوصا تعديل الدستور بهدف تعزيز سلطات رئيس الدولة. وبعد صمت طويل، تخلى داوود أوغلو عن موقفه المتحفظ وأخذ ينتقد أردوغان.

ويواجه داوود أوغلو انتقادات بأنه مهندس جهود أنقرة لتبني موقف أكثر تدخلا وحزما في الشرق الأوسط، مثل دعم جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها

فوز جونسون بالانتخابات؛

ترقب عربي وترحيب أوروبي وأميركي-إسرائيلي

لاين، إنها "ستستمتع إلى رئيس الوزراء الجديد على الفور، لكي تطمئن على طبيعة المسار الذي سيخذه".

وفي المجر، سارع حزب رئيس الوزراء فيكتور أوربان فيداس الشعبي إلى تهنئة جونسون.

وعلى عكس المجر لم تبد روسيا تحمسها لفوز جونسون بل أكد الكرملين، الجمعة، في تعليقه على فوز المحافظين، أن موسكو تشك في إمكانية تحسن العلاقات مع لندن، من خلال المتكررة بين الطرفين وبسبب الفضيحة المرتبطة بمحاولة تسميم عميل سابق.



وقال رئيس الوزراء التشيكي، أندريه بابيس، إنه على الرغم من أن الأمر يعد مؤسفا بالنسبة إلى أوروبا، إلا أنه يوضح أن بريطانيا ستغادر. ووصف انتصار جونسون بأنه "تصر ساحق لرعيه يتعمق بالكاريزما".

وكان الزعماء المحافظون والقوميون في أوروبا الشرقية، والراغبون في البقاء مقربين من المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، متحمسين لفوز جونسون. وقال رئيس الوزراء البولندي ماتيوس مورافكي إن التغيير أساسي، مضيفا "فاز بوريس جونسون والمحافظون بأغلبية واضحة".

في الشرق الأوسط حيث يلتقي العرب والبريطانيين في رفض التغلغل الإيراني وامتداد نفوذه في كل من العراق ولبنان. وكذلك تدفع بريطانيا والولايات المتحدة بجنودهما بهدف ردع إيران والرد على ممارساتها التي كان آخرها الاعتداء على ناقلات النفط ومنشآت النفط التابعتين لشركة أرامكو السعودية.

وكان لفوز العمال أن يغير سياسات المملكة حيال الشرق الأوسط لاسيما أن زعيم العمال جيريمي كوربن الذي تكبد خسارة مدوية معروف بانتصاره للفلسطينيين وعادته لإسرائيل.

ويعني الفوز المريح الذي حققه المحافظون بعشرات المقاعد الإضافية مقارنة بتلك التي تحصلوا عليها في انتخابات 2017 أنهم سيكونون أصحاب

وقال رئيس المجلس الأوروبي، تشارلز ميشيل، إنه يتوقع أن يتم تمرير اتفاقية الانسحاب بفضل الأغلبية في البرلمان في غضون أسابيع، مما سيسمح للمملكة المتحدة بالمغادرة بصفقة في غضون 49 يوما.

وهذا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رئيس الوزراء البريطاني على فوزه في الانتخابات، قائلا إنها "لحظة وضح" لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست".

وقال ماكرون إن "وقت الوضوح قد أن أوانه، وأمل أن يتم التصديق على اتفاق الانسحاب، الذي تم التوصل إليه في أكتوبر، في أقرب وقت ممكن للخروج في 31 يناير". وفي وقت سابق، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير



يحتفظ بمكانه في 10 داوونينغ ستريت

الكونغرس الأميركي يعترف بإبادة الأرمن

واشنطن - اعترف الكونغرس الأميركي رسميا الخميس بـ"الإبادة الأرمنية" في تصويت رمزي زاد من توتر تركيا في مرحلة حاسمة لمستقبل العلاقات بين واشنطن وأنقرة.

ويأتي هذا التصويت ليكون بمثابة الضربة القاصمة للعلاقات الأميركية التركية التي طبعها التوتر منذ فترة بسبب محاولات أنقرة الاستفزازية بدءا من مواصلة التنقيب قرب السواحل القبرصية مرورا بالغزو التركي للشمال السوري وصولا إلى التشنج بشراء منظومة الصواريخ الروسية أس-400.

وهذا الاعتراف لا شك أنه سيرجح الرئيس دونالد ترامب الذي وصف في بداية ولايته المجازر ضد الأرمن في 1915 بأنها "واحدة من أسوأ الفظائع الجماعية في القرن العشرين"، لكنه حرص على الامتناع عن استخدام كلمة "إبادة".

وبعد تصويت مجلس النواب بغالبية ساحقة في نهاية أكتوبر على القرار، تبني مجلس الشيوخ بإجماع أعضائه نصا "من أجل إحياء تكري الإبادة الأرمنية عبر الاعتراف بها رسميا". ويدعو النص أيضا إلى "رفض محاولات إشراك الحكومة الأميركية في إنكار الإبادة الأرمنية".

وقال السناتور الديمقراطي بوب مينينديز، أحد معدي النص، "أنا مسرور بتبني هذا القرار في زمن ما زال فيه هناك ناجون من الإبادة"، ثم توقف عن الكلام متأثرا وغلغته الدموع.

وكما حدث في أكتوبر الماضي، أعلن رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان أن تبني مجلس الشيوخ الأميركي الخميس القرار يشكل "انتصارا للعدالة والحقيقة". وكتب في تغريدة على تويتر "باسم الشعب الأرمني، أعبر عن امتناننا للكونغرس".

ورأى أن تصويت الخميس "خطوة شجاعة نحو الحيلولة دون حصول عمليات إبادة مستقبلا". وكما حدث في أكتوبر أيضا دانت تركيا بلا تأخير التصويت مؤكدة أنه "يعرض للخطر" مستقبل العلاقات الأميركية التركية.

وسارعت وزارة الخارجية التركية في وقت متأخر من ليل الخميس إلى القول إن "اعتماد مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قرار الإبادة الأرمنية المرعومة، مثال مخجل على كيفية تسييس التاريخ".

ومع أن القرارين غير ملزمين، دعا البرلمانون ترامب إلى أن يحذو حذوهم. وكتب النائب الديمقراطي آدم شيف في تغريدة على تويتر أن "الكونغرس بات موحدا لقول الحقيقة بشأن الإبادة". وأضاف "حان الوقت لرفع الأمر نفسه". وتعترف ثلاثون دولة بالإبادة الأرمنية. وتفيد تقديرات بان ما بين مليون ومئتي ألف ومليون ونصف المليون أرمني قتلوا خلال الحرب العالمية الأولى بأيدي قوات السلطنة العثمانية التي كانت متحالفة آنذاك مع ألمانيا والنمسا والمجر.

ولكن أنقرة ترفض استخدام كلمة "إبادة" وتحدثت عن مجازر متبادلة على خلفية حرب أهلية ومجاعة خلفت مئات الآلاف من الضحايا بين الأتراك والأرمن. ويأتي هذا التصويت في فترة تعرف فيها العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، العضوين في حلف شمال الأطلسي، وتوترا وتبدو في مفرق طرق.

وفي واشنطن يتسرع جزء كبير من الطبقة السياسية بالاستياء والغضب في مواجهة ما يعتبره هذا الجزء تجاوزات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وفي إشارة إلى قطيعة غير مسبوقة، تبنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأربعاء اقتراح قانون يدعمه الديمقراطيون والجمهوريون معا، وينص على فرض عقوبات على تركيا وقادتها لاسيما في ظل تعنت أنقرة وتجاهلها تحذيرات حلفائها الذين يطالبونها بالكف عن شراء هذه الصواريخ.

وفي حال تم تمرير هذا النص، فسيصبح إرباكا للرئيس ترامب، حتى بدرجة أكبر مما سببته القرار حول الإبادة الأرمنية.

شبح الانهيار يهدد

الائتلاف الحاكم في إيطاليا بسبب الانشقاقات

روما - يكافح الائتلاف الحاكم في إيطاليا من أجل منع انهياره مع تقالي الاستقالات داخله بعد انسحاب ثلاثة من النواب المنتمين إلى حزب حركة خمس نجوم وتهديد البعض الآخر بالخروج من الائتلاف، حسب ما أفادت به وكالة أنباء بلومبرغ، الجمعة.

وبعد يوم من انشقاق النواب الثلاثة، وهم ستيفانو لوسيدي وفرانشيسكو أورارو وأوجو جراسي، هدد النائب لوسيدي بأن نحو 20 إلى 30 نائبا سينشقون عن حزب حركة خمس نجوم داخل غرفتي البرلمان، في خطوة يرحب أنها تهدف إلى تشكيل كتلة سياسية جديدة، وذلك حسب ما نقلته صحيفة "كوريري ديلا سيريا" الإيطالية.

وقد تؤثر هذه الانشقاقات على الائتلاف الحاكم الذي يضم حركة خمس نجوم والحزب الديمقراطي بزعامة رئيس الوزراء جوزيبي كونتي، من خلال احتفائه بأغلبية ضئيلة في مجلس الشيوخ.

ومع ذلك، سيواصل أعضاء مجلس الشيوخ من الأحزاب الأخرى وكذلك المشرعون المستقلون دعم الحكومة. وفي تفاعل مع هذه الاستقالات قال كونتي في كلمة له من بروكسل إنه لا يتوقع حدوث انشقاقات أخرى داخل الائتلاف الحاكم، مضيفا "أي شخص يرغب في العمل معنا، يمكنه فعل ذلك حتى عام 2023".

وفي الوقت الذي يستعد فيه البرلمان الإيطالي لإقرار موازنة عام 2020 بحلول

نهاية هذا العام، يجد رئيس الوزراء العديد من التحديتات التي تواجهه، لكن يبقى أبرزها وضع جدول أعمال حكومي في يناير، في محاولة لإقناع شركاء الائتلاف المنقسمين بضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية المستقبلية.

وأفادت صحيفة "لا ريبوبليكا" اليومية في المشرعين من حزب حركة خمس نجوم والحزب الديمقراطي يشككون في أن زعيم حزب الرابطة ماتيو سالفيني أبرم اتفاقا مع رئيس الوزراء السابق ماتيو رينزي، الذي يقود حزبا صغيرا داخل الائتلاف، لإسقاط الحكومة والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة.

وتزيد هذه المرستجات من حيرة كونتي والمناهضين لليمين المتطرف في إيطاليا حيث الحق الشعبويون الإيطاليون هزيمة ساحقة باليساريين في انتخابات محلية.

وكان تحالف المعارضة اليمينية بزعامة وزير الداخلية السابق الشعبي ماتيو سالفيني قد اكتسح في أكتوبر معقل اليساريين في انتخابات إقليم أومبريا، وهو ما كان بمثابة الضربة الموجهة لليسار الإيطالي.

وزاد هذا الانتصار، الذي جعل سالفيني يأمل في أن يعود من خلاله إلى السلطة، مخاوف اليساريين الذين يخشون استمرار صعود اليمين المتطرف المعادي للهجرة وللؤسسات الأوروبية.